المحلية الصباح
العدد 3105 - السنة الحادية عشرة
الأحد 17 شوال 1439 - الموافق 1 يوليو 2018
Sunday 1 July 2018 - No.3105 - 11 th Year

الكويت والبرازيل تعقدان الاجتماع الأول للمشاورات السياسية

عقدت دولة الكويت وجمهورية البرازيل الاتحادية أمس الاجتماع الأول للمشاورات السياسية بين البلدين بمقر وزارة الخارجية الكويتية وذلك بمناسبة احتفال البلدين بذكرى مرور 50 عاما على إقامة العلاقات الدبلوماسية.

وذكر بيان صحافي صادر عن «الخارجية» انه ترأس الجانب الكويتي مساعد وزير الخارجية لشؤون الأمريكيتين السفيرة ريم الخالد وعن الجانب البرازيلي وكيل الأمين العام لأفريقيا والشرق الأوسط في وزارة العلاقات الخارجية السفير فرناندو دي ابريو الذي نقل بدوره رسالة إلى الشيخ صباح خالد الحمد الصباح نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الكويتي تتعلق بتطوير العلاقات بين البلدين الصديقين. وأوضح البيان انه تم التباحث حول مختلف القضايا الثنائية وسبل تعزيز العلاقات المشتركة بين البلدين لاسيما في المجالات الاقتصادية والعسكرية والاستثمارية والتنموية المتعددة الأطراف والبحث العلمي والثروة الحيوانية بالإضافة إلى عدد من القضايا الاقليمية والدولية وتبادل وجهات النظر حيالها.

على خلفية بلاغ بتزوير شهادة أوصاف عقار مخالف

«نزاهة» تحيل مسؤولين في بلدية الكويت إلى النيابة العامة

■ بوزبر: الهيئة عازمة على مواصلة جهودها بفحص جمع البلاغات الجدية التي ترد إليها

أعلنت الهيئة العامة لمكافحة الفساد "نزاهة" أمس احالة مسؤولين بدرجة مدير ادارة في بلدية الكويت ومالك عقار الى النيابة العامة على خلفية بلاغ بتزوير شهادة أوصاف عقار مخالف.

وقال المتحدث الرسمي للهيئة الأمين العام المساعد لكشف الفساد والتحقيق الدكتور محمد بوزبر في تصريح لـ "كونا" ان التحقيقات التي اجريت بمعرفة قطاع كشف الفساد بينت شبهة جريمة التزوير في المحررات الرسمية المؤثمة قانونا بالمادتين 257 و259 من قانون الجزاء رقم 16 لسنة 1960 المعدل والمادة 4/22 من القانون رقم 2 لسنة 2016 بشان إنشاء الهيئة. وذكر بوزبر انه اخذا بما جاء على لسان المبلغ وشهود الواقعة وما اسفرت عنه التحريات والمعاينات والضبطيات القضائية التي اجريت بمعرفة متخصصين بالهيئة وبعدما اطمأنت "نزاهة" الى وجود اساس معقول لقيام شبهات جرائم فساد مقررة ضمن المادة رقم 22 وخضوع المبلغ ضدهم لقانون رقم 2 لسنة 2016 تمت إحالتهم الى النائب العام.

«نزاهة» تواصل عملها في مكافحة الفساد

■ الهيئة ملتزمة بتوفير السرية اللازمة التي فرضها القانون واللائحة التنفيذية لحماية المبلغين

■ نثمن للمبلغين ممارسة دورهم بمساعدتنا على الوصول إلى المعلومات اللازمة عن وقائع الفساد

وشدد على عزم "نزاهة" مواصلة جهودها واجراءتها بشان فحص وجمع الاستدلالات والتحريات في جميع البلاغات الجدية التي ترد اليها.

وثمن دور المبلغين في ممارسة دورهم بمساعدة الهيئة للوصول الى المعلومات اللازمة عن وقائع الفساد مؤكدا التزام الهيئة بتوفير الحماية والسرية اللازمة لهم والتي فرضها القانون واللائحة التنفيذية.

بعد تداول الخبر في وسائل التواصل الاجتماعي

«الخدمة المدنية»: لا صحة لتحديد سن الحصول على إجازة دراسية بما لا يتجاوز 30 سنة للكويتيين و 40 لغيرهم

ديوان الخدمة ينفي تحديد سن الحصول على الإجازة الدراسية

أكد ديوان الخدمة المدنية أمس الأول انه لم يصدر أي قرار منه بشان تحديد سن الحصول على إجازة دراسية بما لا يتجاوز 30 سنة فقط بالنسبة للموظفين الكويتيين و40 سنة للموظفين غير الكويتيين نافيا صحة ما تم تداوله أخيرا في بعض وسائل التواصل الاجتماعي بهذا الشان.

وقال ديوان الخدمة في بيان صحافي إن ما تم ادعاؤه في وسائل التواصل الاجتماعي حول تحديد سن الحصول على إجازة دراسية بما لا يتجاوز 30 سنة فقط بالنسبة للموظفين الكويتيين و40 سنة للموظفين غير الكويتيين عار من الصحة تماما وهو كلام مرسل إذ لم يتطرق الى رقم وتاريخ إصدار القرار أو الجهة التي اصدرت مثل هذا القرار.

وشدد الديوان على أن الإجراءات المتبعة بشان الحصول على إجازة دراسية لم تتغير وهي تطبق وفق ما جاء في المادة 10 من لائحة البعثات التي تم إقرارها تحت رقم 10/68 والمنشورة على الموقع الإلكتروني الرسمي للديوان.

بالتزامن مع 274 شهادة «لمن يهمه الأمر» لمختلف مؤسسات الدولة

«الجهاز المركزي»: أصدرنا 37 ألف بطاقة مراجعة جديدة لـ«البدون» منذ بداية 2018

الجهاز المركزي

أعلن الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية الكويتي عن إصدار 37879 بطاقة مراجعة جديدة للمقيمين بصورة غير قانونية خلال النصف الاول من عام 2018 وذلك من اول يناير حتى نهاية يونيو الحالي.

وقال مدير ادارة البطاقات بالجهاز طارق محمد البعيجان لـ«كونا» أمس إن الجهاز يستقبل طلبات تجديد البطاقات قبل شهر من انتهائها تفاديا للازدحام وتسهيلا على المراجعين.

وأضاف البعيجان ان الادارة أصدرت 274 شهادة «لمن يهمه الأمر» لمختلف مؤسسات الدولة وذلك من اول يناير حتى نهاية يونيو 2018 ،مؤكدا على إصدار هذه الشهادات بالسرعة الممكنة وتسليمها إلى صاحب العلاقة باليد في اليوم التالي لتقديم الطلب.

وأوضح أن الجهاز دشن قاعة خاصة لانجاز معاملات أبناء الكويتيات وزوجات الكويتيين حيث يمنحون خلالها بطاقات خاصة تكون واجهتها موسومة بعبارتي «أبناء الكويتيات» أو «زوجات الكويتيين» مدتها سنتان.

«الموانئ»: انتشال 8 حاويات فارغة سقطت في ميناء الشويخ ولا إصابات

أعلنت مؤسسة الموانئ الكويتية انتشالها ثماني حاويات فارغة سقطت مساء أمس الخميس من إحدى سفن الحاويات في ميناء الشويخ دون وقوع أي إصابات بشرية أو خسائر مادية.

وقالت المؤسسة في بيان لـ"كونا" أمس الأول إن غواصي شعبة الغوص التابعة لإدارة العمليات البحرية التي تتكون من كوادر وكفاءات وطنية مؤهلة لمجابهة مثل هذه الحوادث نجحوا في انتشال تلك الحاويات.

وأضافت أن إدارة العمليات البحرية التابعة للمؤسسة تحركت على الفور بتعليمات مباشرة من المدير العام للمؤسسة الشيخ يوسف عبدالله الصباح الذي حضر إلى الموقع للاشراف على عملية الانتشال التي استمرت حتى مساء اليوم الجمعة.

وأوضحت أن إدارة العمليات البحرية تعاملت بكل مهنية وحرفية مع الحادث منذ لحظاته الأولى وقامت بإجراء اللازم بشكل مهني واحترافي.

نفذت حملة لضبط المستهترين على الطرق الرئيسية بالبلاد

«الداخلية»: تفعيل قانون الصلح في الحوادث المرورية البسيطة

رفع السيارات المخالفة

«الداخلية» بالمرصاد للمستهترين

■ تغريم المتسببين في الحوادث مبلغ 20 ديناراً يدفع داخل المخفر

■ إرسال أمر الصلح لشركة التأمين بصحبة المتضرر ليتسلم التعويض

ذكرت الإدارة العامة للعلاقات والإعلام الأمني بوزارة الداخلية أنه تيسيرا على المواطنين والوافدين في كافة الخدمات التي تقدمها قطاعات الوزارة وتطوير آليات العمل المتبعة مع الحوادث المرورية سيتم تطبيق المادة ٤١/٣ -٤١/٥ من قانون المرور والخاصة بقبول أمر الصلح في الحوادث المرورية البسيطة في جميع المحافظات اعتبارا من اليوم وذلك بالتعاون مع قطاع الأمن العام.

وأشارت الإدارة إلى أن المتسبب في الحادث سيقوم بسداد غرامة مالية وقدرها (20) ديناراً عن داخل المخفر مع اقراره بالخطأ وارسال أمر الصلح لشركة التامين بصحبة المتضرر ليتسلم التعويض دون الحاجة لإرسال أوراق الحادث إلى المحكمة.

ونوهت الإدارة أنه في حال وقوع حادث بسيط وعدم وجود تراض بين الأطراف على الصلح، ففي هذه الحالة يجب عليهم أن يقوموا بتحريك المركبات وابعادها عن الطريق إلى كتف الطريق الأيمن أو أقرب مكان آمن لعدم تعطيل الحركة المرورية والانتظار لحين وصول دورية الشرطة لموقع الحادث، لافتة إلى أنه في حال وقوع الحادث البسيط بين مركبتين أو أكثر دون وجود تراض بين الأطراف على الصلح يجب عليهم أن يتوجهوا إلى المخفر المختص لإنهاء إجراءات الصلح.

واردفت الإدارة بالقول إن ضابط المخفر المختص في حال قبول الصلح يقوم بتحرير محضر مخالفة مرورية للطرف المتسبب في الحادث ثم يستكمل المحضر وتسليم المتضررين الأوراق الخاصة بالتامين.

وأكدت الإدارة على أنه في حال عدم قيام أطراف الحادث بإفساح الطريق بتحريك المركبات وابعادها إلى كتف الطريق الأيمن يتم تحرير مخالفة مرورية في حقهم لعرقلة حركة السير وذلك بناء على نص المادة (133) من اللائحة التنفيذية لقانون المرور والمعدلة بالقرار الوزاري رقم (2934) لسنة 2016.

وأوضحت الإدارة أن وزارة الداخلية حريصة على سرعة الإنجاز في جميع المعاملات حيث ان تفعيل قانون أمر الصلح في الحوادث البسيطة سينعكس بصورة إيجابية على الوضع المروري ما من شانه تقليل الوقت والجهد ورفع الأعباء عن رجال الشرطة وكذلك تسهيل الإجراءات على أطراف الحادث.

ومن ناحية اخرى ذكرت الإدارة العامة للعلاقات والإعلام الأمني بوزارة الداخلية انه في إطار جهود قطاع المرور لفرض هيبة القانون وحماية مستخدمي الطرق والحفاظ على الممتلكات العامة والخاصة وتسيير الحركة المرورية وضبط المخالفين والمستهترين، قامت إدارة العمليات بالإدارة العامة للمرور بعدد من الحملات المرورية لليوم الثاني على التوالي لضبط المستهترين والمخالفين.

وأضافت الإدارة أن الحملات المرورية بدأت من يوم الخميس الماضي من الساعة الثامنة مساءاً حتى الخامسة فجراً، استهدفت الطرق التالية (شارع للخليج العربي – الدائري الثاني – شارع دمشق – المغرب السريع – طريق إبراهيم المزين – طريق الجهراء العام).

وشارك في الحملات عدد 23 دورية مدنية، عدد 12 دورية عسكرية، وعدد 84 من ضباط وضباط صف، وأسفرت الحملة عن تحرير 25 مخالفة مرورية، حجز 21 مركبة مخالفة، تحويل 3 مركبات مطلوبة، وإحالة 21 مخالف بنظارة المرور.

وتؤكد الإدارة العامة للعلاقات والإعلام الأمني أن الحملات المرورية مستمرة على كافة الطرق الرئيسية والفرعية بتيسير الحركة المرورية والتصدي لأي محاولة للخروج على القانون وضبط المخالفين والمستهترين، وتهيب بالإخوة المواطنين والمقيمين الالتزام بقواعد وقوانين المرور حفاظا على أرواحهم وممتلكاتهم.